E-ISSN: 2789-3359 || P-ISSN: 2789-7834 || Arab Impact Factor 2021: 0.5

معوقات النمو الاستثماري في اليمن:
استشراف اقتصادي لجدلية الطموح والواقع

Obstacles of Investment Growth in Yemen: An economic Vision for Dialectic of Ambition and Reality

د. محمد علي حمود علي الدياشي: أستاذ السياسة الاقتصادية والترجمة في N.I.A.S - جامعة عدن.

Dr. **Mohammed Ali HamoudAli Al – dyashi:** Lecturer of an economic policy and translation, N.I.A.S - Aden University

Email: mohameddyashi5000@yahoo.com

الملخص:

حاولت اليمن منذ ستينيات القرن العشرين جذب الاستثمارات من خلال تبني مجموعة من الآليات: كتحفيز رؤوس الأموال الاستثمارية، وتقديم التسهيلات لها، والعمل على تنفيذ برامج الإصلاح وإعادة الهيكلة الاقتصادية والتشريعية الهادفة إلى تهيئة البيئة الملائمة للاستقطاب الاستثماري، بيد أن ذلك لم يحقق الغاية المنشودة لكسب الرهان؛ نتيجة لبعض المعوقات التي حالت دون ذلك؛ لذلك سنحاول في هذه الورقة استشرافها من خلال قراءة بعض المؤشرات اليمنية المنشورة.

إن الهدف الرئيس لهذه الدراسة هو بيان تلك المعوقات الاستثمارية من واقع قراءة بعض الإحصائيات الاقتصادية اليمنية وتحليها باستخدام المنهج الوصفي قصد التوصل لرصد تأثيرها على بنية النظام الاقتصادي اليمني وذلك في مجموعة النتائج التي تم استخلاصها في نهاية هذه الورقة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار اليمني، النمو الاستثماري، المعوقات الاستثمارية.

Abstract

Since the sixties of the twentieth century, Yemen has tried to attract investments through adoption of number of mechanisms as: stimulating investment capitals, doing facilitate for them and working on implementing reform programs, beside economic and legislative restructurings that all aim at creating a suitable environment for investment polarization, but those mechanics did not achieve the desired goal for winning the bet, because of many obstacles that prevented them. For that, we will spot light on those obstacles through qualification some Yemeni economic published indexes.

The main goals of this study is clarified those investment obstacles through real reading and analyzing some Yemeni economic statistics, using of descriptive method to get out its impact upon the structure of Yemeni economic system through the set of final findings that are extracted at the end of this paper.

Keywords: Yemeni investment, investment growth, Obstacles of investment.

المقدمة:

سعت الجمهورية اليمنية كنِظام اقتصادي نامي إلى جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية كونها وسيلة فعالة تساهم في التخفيف من وطأة التضخُّم وتوفِّر العديد من فرص العمل، كما تُعتبر وسيلة ناجعة لاكتساب المزيد من الكفاءات من خلال الاستفادة من الخبرات الخارجية ونقل التكنولوجيات المتطوِّرة، الأمر الذي ينعكس على قدرات وكفاءة النِظام الاقتصادي في مواجهة كافة التحديات التنموية التي فرضتها التحوُّلات الاقتصادية العالمية (مرحي،2013)، ومن هنا تحاول هذه الورقة رصد جدلية الواقع الاستثماري في اليمن ورهان الطموح في هذا المنوال من وجه نظر اقتصادية مستخدمة بذلك **المنهجية الوصفية** لمعرفة أبعاد تلك الجدلية وحصر حدودها، انطلاقًا من السؤال الجوهري لمعرفة **ما هي أبرز المعوقات الاستثمارية في اليمن والتي تحول دون تلبية طموحات هذا القطر في الوصول إلى المنشود من النمو الاستثماري؟**، وعليه تكتسب هذه الدراسة **أهميتها** في التعرف عن قرب على واقع البنية الاستثمارية اليمنية التي انعكست على لبنات النظام الاقتصادي باعتبار الاستثمار من الركائز الجوهرية التي يستمد منها النظام الاقتصادي قوته، وبالتالي **تساعد هذه الدراسة في فتح آفاق للنقاش حول هذا الموضوع للدارسين في هذا الحقل وكذا متخذي القرار في إمكانية البحث عن سبل لحل الإشكاليات الموجودة بغية النهوض بهذا الجانب**.

وكما ترمي هذه الدراسة إلى التعرف عن قرب على كينونة الوضع الاستثماري في الجمهورية اليمنية، مركزة بذلك على أبرز الجوانب التي أثرت على منظومة الاستثمار وذلك من خلال سردية وصفية لطبيعة النظام الاقتصادي اليمني وما يعانيه من اختلالات تكاملت جميعها لينبثق منها مجموعة من المعوقات كان لها تأثير بالغ على بنية النظام الاقتصادي اليمني رغم الجهود المبذولة لمعالجتها أو التخفيف من أثارها، وعليه فإن الهدف الرئيس الذي تروم إليه هذه الدراسة في إطار هذه الورقة البحثية هو سبر أغوار جدلية الطموح الاستثماري في اليمن والواقع الموجود.

الوضع الاقتصادي العام في اليمن:

حاولت اليمن تشجيع الاستثمارات المحلية وجعلها عنصر جذب للاستثمارات الأجنبية، كما تغيَّرت فلسفة النِظام الاقتصادي تجاه كل ما من شأنه أنْ يؤثر على منظومة الاستثمارات بكافه أنماطها من لوائح ونُظُم وتشريعات وإجراءات وخدمات اقتصادية واجتماعية، بالإضافة إلى المساطر الإدارية، قصد تأسيس قاعدة تنموية تتوفَّر على عناصر جذب استثماري تتلاءم مع التوجهات الاقتصادية والتنموية في هذا البلد النامي، كما تتوفَّر اليمن على مقومات جذب استثمارية ناشئة تجعل

منها قبلة للعديد من المشروعات الاستثمارية المحلية والخارجية كلتيهما، وهناك منظومة قانونية جيدة تتضمن الكثير من الحوافز الاستثمارية.

وكما هو معلوم، يشمل أي نظام الاقتصادي عددًا من العناصر المتكاملة والمتداخلة تُشكِّل بنية ذلك النِظام التي يعمل على توجيهها لخدمة الأهداف التنموية التي تلبي احتياجات أفراد المجتمع من السلع والخدمات التي تكفل لهم مستوى معيشي أفضل (قادري، 2004)، وعلى هذا الأساس يُمثِّل الاستثمار هدفًا تنمويًا يؤثر على معدل العائد الصافي منه عددًا من العناصر الاقتصادية الكلية ضمن بنية النِظام الاقتصادي لعلَّ من أبرزها على الإطلاق: مدى تطوُّر البنية التحتية، مدى نجاعة وكفاءة السياسية الاقتصادية، قُدرة وكفاءة الجهاز المصرفي والمالي، حجم السوق، فضلًا عن عناصر تكاملية أخرى تتضافر جميعها مع تلك العناصر الكلية وتندرج في إطارها: كالمقومات الطبيعية، الأمنية، القضائية، الإدارية، الوعي الثقافي...الخ (لطفي، 2007)، وبالنظر إلى مجمل تلك العناصر في طبيعة البيئة الاستثمارية في الجمهورية اليمنية نجد أنَّ النظام الاقتصادي ما زال يعتريه نوعًا من القصور.

إنَّ عدم كفاءة مشروعات البنية التحتية تُمثِّل إحدى المعوقات الأساسية التي تحد من القيام بالنشاط الإنتاجي وتزيد من تكاليف التشغيل، كونها أحدى محفزات الاستثمار الأساسية التي لا يستقيم شأن الاستثمار، إلا من خلال توفُّرها (الأطرش، 2000)؛ لذا فإنَّ النقص النسبي بالكيف والكم في خدمات البنية التحتية يؤدي دورًا هامًا في إعاقة تنفيذ العديد من المشروعات الاستثمارية، وهذا ما نلحظه جليًا في الجمهورية اليمنية التي تعاني إلى حد كبير من هذا النقص، رغم أنَّ الحكومة شرعت منذ أوائل السبعينيات في إنشاء مشروعات البنية التحتية وتطويرها، إلا أنَّ هناك قصورًا كبيرًا مازال بحاجة إلى المزيد من الاهتمام والتطوير المستمرين.

إنَّ الوضع الاقتصادي العام لليمن لا يتَّسِم بالاستقرار بفعل الظروف المحيطة، وعليه يمكن اعتبار الفترة الممتدة من 2000م حتى 2010م هي فترة الاستقرار النسبي من الناحية الاقتصادية والسياسية والأمنية، كون الفترة السابقة لهذا التاريخ والتالية له أيضًا شهدت العديد من الأحداث المؤثرة على نهج السياسة المالية في الجمهورية اليمنية، كما عملت أيضًا على إعاقة تنمية الاستثمارات المحلية والأجنبية وتطويرها، كما أنَّ هناك مشاكل كثيرة كانت ملازمة للنِظام الاقتصادي حتى في فترة الاستقرار النسبي كتدني الأجور ومشكلة العجز في تمويل النفقات الجارية التي في ازدياد مستمر لا مبرر له (مكتب العمل الدولي، 2001)، الأمر الذي شكَّل ضغطًا على البنك المركزي للقيام بالمزيد من الإصدار النقدي لسدّ العجز من النفقات.

رغم محاولات الإصلاح الاقتصادي برز إلى الوجود العديد من الأسباب التي ساهمت في إعاقة عملية تنمية الموارد المحلية في الجمهورية اليمنية منها على سبيل المثال لا الحصر: مشكلة الفساد الذي تجسد من خلال التبديد اللامبرر في الإنفاق والبيانات المضللة في أرقام الضرائب والرسوم الجمركية والعديد من الإيرادات الأخرى... التي تُشكِّل بمجملها مصادر في غاية الأهمية للتدفُّقات النقدية اللازمة لتمويل النفقات الجارية والاستثمارية، وعليه ارتفعت إجمالي النفقات العامة في الجمهورية اليمنية من 480.5 مليار ريال يمني في عام 2000م إلى1622 مليار ريال في عام 2007م ويرجع السبب في زيادة النفقات العامة إلى زيادة النفقات الجارية التي ارتفعت من 397.9 مليار ريال عام 2000م إلى 1220 مليار عام2007م، أي بمتوسط معدل نمو سنوي قُدرة 16.5% (البنك المركزي، 2007)، فهذه النفقات تعكس توجه الحكومة نحو تحقيق الانتعاش الاقتصادي وتحسين مناخ الاستثمار وتحقيق متطلبات الإصلاح، بيد أنَّ الفساد المالي المستشري في قطاعات الدولة قضى على ذلك التوجه.

من ناحية ثانية، زادت النفقات الرأسمالية اليمنية في السنوات التي أعقبت توحد شطري هذا القطر، حيث ارتفعت النفقات الرأسمالية من 82.6 مليار ريال في عام 2000م إلى 402 مليار ريال في عام 2007م، الجدير بالذكر أنَّ النفقات الاستثمارية تُمثِّل 25% من إجمالي النفقات في عام 2007م وهذه النسبة تُشكِّل أقل من الاحتياجات اللازمة لتحسين مناخ الاستثمار، كما بلغ العجز المالي المسجل في نفس العام 2007م مبلغ وقدره 188 مليار ريال يمني (الجهاز المركزي للإحصاء، 2007)، فهذا الأمر انعكس سلبًا على وضع النِظام الاقتصادي، حيث ضاعف أعباء الدولة في محاول التخفيف من وطأة ذلك العجز، الأمر الذي أضطرها للبحث عن مصادر تمويل لتغطية ذلك العجز في الموازنة مما رفع معدلات الدَين العام.

من ناحية ثالثة، تتَّسِم السياسية النقدية في الجمهورية اليمنية بالضبابية وعدم الوضوح تارة وبالارتباك تارة أخرى، إذ من المفترض أنْ تقوم هذه السياسية بتحقيق أهدافها في ضبط معدلات التضخُّم والحد من البطِالة وتحقيق النمو الاقتصادي واستقرار سعر الصرف، بيد أنَّها لم تساهم في الحد من تدهور الوضع الاقتصادي اليمني ويتضح ذلك من خلال تأثيراتها المباشرة والغير مباشرة في ارتفاع معدلات البطِالة والتضخُّم والتدهور المتسارع لقيمة العملة المحلية.

لقد شَهدت الجمهورية اليمنية منذ بداية عقد التسعينيات تسارع في معدلات التضخُّم وذلك راجع أساسًا إلى التوسُّع الكبير في عرض النقد الذي يدل عليه زيادة نسبة الأسعار السنوية للسلع والخدمات التي تختلف من مدينة إلى أخرى، حيث بلغ التضخُّم 8.6% في نهاية عام 2007م رغم

أنه من أكثر الأعوام استقرارًا، كما سجلت الزيادة السنوية لارتفاع الأسعار في الفترة الممتدة من 2000م إلى 2010م نسبة مئوية قدرها 28%ويمكن تعليل ذلك نتيجة لتقلُّبات أسعار النفط عالميًا والأزمات المالية التي عصفت بالعديد من دول العالم المستوردة له (البنك المركزي، 2010).

إنَّ اقتصاد الجمهورية اليمنية من النوع الريعي الذي يعتمد في كثير من جوانبه على سلعة النفط، حيث تُشكِّل ما يعادل النصف من إجمالي الناتج المحلي تقريبًا وقد أدى تناقصها المستمر وتقلب أسعارها عالميًا إلى التضخُّم، فضلًا عن وجود اختلالات أخرى كعشوائية السياسة النقدية في البنك المركزي المتَمثِّلة بزيادة العرض من النقود المحلية سنويًا دونما تغطية من العملات الأجنبية، بالإضافة إلى إصدار إذون خزانة بفوائد كبيرة دون الحاجة إليها.

تواجه الجمهورية اليمنية مشكلة البِطالة منذ عقود أيضًا وذلك نتيجة للنمو السريع في عدد السكان وارتفاع عدد المتسربين من القطاع التعليمي، وقد ساهمت دول الجوار في توظيف جزء بسيط منها خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين لكنه سرعان ما عادت معظمها سنة 1990م بفعل الأحداث، الأمر الذي رفع نسبة البِطالة إلى نسب كبيرة، في الوقت ذاته تتركَّز البِطالة بالجمهورية اليمنية في الأيدي العاملة الغير ماهرة ونصف الماهرة، في حين أنَّ هناك طفيفًا في الأيدي العاملة الماهرة، خصوصًا في المجالات التقنية ويستعان لسده بعمالة خارجية وذلك راجع إلى عدم الاهتمام بالعنصر المحلي.

يتَّسِم الاقتصاد اليمني بطابعة التقليدي، إذ لازال قطاع الزراعة هو القطاع الرئيس الأكثر استيعابًا للعمالة، بيد أنَّ المعدلات المسجلة للعمالة في هذا القطاع غير دقيقة؛ نظرًا لطبيعة هذا القطاع واعتماده على عمالة غير ثابتة، إلى جانب افتقاره للوسائل الحديثة واعتماده على الأمطار الموسمية، ونتيجة للجفاف الذي عانى منه اليمن في العقود الأخيرة، فإنَّ إسهامات هذا القطاع في الناتج المحلي لا يعكس مكانته في البنية الاقتصادية للبلد، حيث يعتمد الاقتصاد كليًا على قطاع النفط الذي يسهم بالمعدل الأوفر في الناتج المحلي الإجمالي.

من جانب آخر، تشير الإحصائيات الاقتصادية إلى أنَّ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الحقيقي يسجل ارتفاعًا طفيفًا وقد يكون نموًا سالبًا في بعض السنوات، فبالنظر إلى أكثر السنوات استقرارًا نلاحظ جليًا أنَّ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سجل ارتفاعًا طفيفًا نسبته 7.82% في العام 2010م مقارنة بالعام السابق 2009م الذي كان 4.30%، بيد أنَّ ذلك الارتفاع ما لبث أنْ عاد إلى الانخفاض لمستويات متدنية في السنوات اللاحقة، في حين لم يتغيَّر معدل دخل الفرد

كثيرًا، حيث يبلغ متوسط الأجر الشهري للعامل في الجمهورية اليمنية 52.500 ريال يمني وهو ما يعادل فقط 244 دولار أمريكي تقريبا في تلك الفترة(الجهاز المركزي للإحصاء، 2010).

إنَّ النمو الاقتصادي في اليمن لم يتَّسِم بالثبات مطلقًا منذ نشأة الدولة؛ نظرًا لعدم الاستقرار السياسي المتَمثِّل بالصراعات السلطوية في هذا البلد، ناهيك عن بعض التغيرّات الإقليمية والدولية التي أثَّرت بشكل مباشر على المنظومة الاقتصادية التنموية، حيث تعرض النِظام الاقتصاد اليمني لصدمات حادة خلقتها حالة التدهور الغير مسبوق في المشهد السياسي والأمني والتي أدت إلى تداعيات غير مواتية على مختلف مؤشرات التنمية الاقتصادية، فقد أنخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي -12.9%خلال عام 2014م وقد أدى ذلك إلى تراجع الإنفاق الاستثماري العام بواقع 26.3%، كما تدنت ثقة الاستثمار الخاص المحلي والإقليمي والأجنبي كليهما رغم وجود منظومة من التشريعات والقوانين المشجعة للاستثمار، إلا أنَّ ذلك لم يجدي نفعًا نتيجة الفساد الإداري والمالي، فضلًا عن التدهور المعيشي نتيجة لذلك، الأمر الذي صاحبه عديد من المشكلات الاقتصادية(الجهاز المركزي للإحصاء، 2014).

من جهة أخرى، اتسعت سياسية سعر الصرف في الجمهورية اليمنية منذ عقد التسعينات من القرن العشرين، حيث تعدَّدت أسعار الصرف، قصد الحد من بعض المعاملات التي يقوم بها القطاع الخاص في مجالي الاستيراد والخدمات، كذلك دعم الواردات لبعض السلع الاستهلاكية الأساسية، بيد أنَّ ذلك التعدُّد كان له تكاليفه على الاقتصاد تجلَّت من خلال إساءة توزيع الموارد وقد شهد نِظام سعر الصرف في الجمهورية اليمنية خمسة أسعار، إلى جانب السوق الموازية، حيث تَمثَّلت الأسعار الرسمية بسعر الصرف الرسمي، التشجيعي، الجمركي، الدبلوماسي، الاستثنائي، في حين تحدد سعر الصرف للسوق الموازية طبقًا لظروف العرض والطلب دونما تدخُّل مباشر من السلطة النقدية.

إنَّ من أبرز العوامل المؤثرة في سعر الصرف التغيرّات في قيمة الصادرات والواردات وفي معدلات التضخُّم والفائدتين المحلية والأجنبية وكذا التدخُّلات الحكومية، وعليه فإنَّ التدهور في أسعار الصرف باليمن كان نتيجة لتلك الظروف، حيث بدأ سعر الصرف بالانهيار التدريجي منذ عام 1994م وهو العام الذي شهد حرب داخلية، فقد سجل الدولار في ذلك العام صعودًا نسبيًا بلغ 120 ريال مقابل 42.65 ريال في عام 1993م، كما استمر سعر الصرف للدولار بالصعود إلى مستويات كبيرة وصلت في عام 2010م إلى 239.99 ريال في البنك المركَزي، في حين سجل قيمرقمية أعلى من ذلك في السوق الموازية (البنك المركزي، 2010).

يتكون الجهاز المصرفي والتمويلي في الجمهورية اليمنية من البنك المركَزي، بالإضافة إلى تسعة بنوك تجارية وثلاثة أبناك متخصصة (البنك الصناعي، بنك التسليف والتعاون الزراعي، وبنك التسليف للإسكان)، فضلًا عن ثلاثة بنوك إسلامية أيضًا، كما يوجد أيضًا فروع لبنوك أجنبية، إلى جانب ذلك تتواجد في اليمن مؤسسات مالية أخرى تتَمثَّل بشركات التأمين وصناديق التقاعد وهي وسائط غير بنكية، حيث يضم سوق التأمين تسع شركات لا تغطي الحاجة المطلوبة منها في السوق التمويلية المحلية مما أنعكس ذلك على الاستثمار.

إنَّ الجهاز المصرفي في الجمهورية اليمنية ما زال بأمس الحاجة إلى عملية تطوير مستمرة، خصوصًا فيما يتعلق بعمليات الاندماج المصرفي حتى يحقق الأهداف الاستثمارية، كون أغلب البنوك تتَّسِم بصغر حجمها ومحدودية تعاملاتها النقدية، إذ تكون القروض المقدمة من البنوك التجارية قصيرة الأجل سنة واحدة في الغالب، كما تتَمثَّل القروض المخصصة لتمويل التجارة الداخلية والخارجية النسبة الكبرى من نشاط تلك البنوك، وعليه تُمثِّل صعوبة التمويل من الجهاز المصرفي ومحدودية تداولاته، بالإضافة إلى غياب الحيطة للمخاطر، ناهيك عن اختلالات أخرى للسياسة النقدية والمالية في البنك المركَزي وفي وزارة المالية.

من جهة ثانية، فإنّ طبيعة السوق في الجمهورية اليمنية تتسم بنوع من التعقيد، حيث تبلغ مساحة الجمهورية اليمنية 555 كيلو متر مربع ويتركَّز السكان الذين يفوقون الخمسة والعشرين مليون نسمة بعض المناطق دون أخرى، كون اختلاف المقومات الطبيعية والخدمية، الأمر الذي قاد إلى اختلاف التوزيع السكاني من خلال تَّمركُز الأغلبية في المناطق التي تتوفَّر فيها المشروعات الخدمية مما جعل السوق تتَّسِم بشيء من الصغر في حجمها.

من جهة ثالثة، يلعب الفقر الذي يعاني منه أغلب السكان دورًا بارزًا في تشكِّيل بنية السوق اليمني، حيث نجد أنَّ متوسط دخل الفرد السنوي من الناتج المحلي بالدولار يبلغ 1231 دولار في عام 2010م وهو من أكثر الأعوام استقرارًا من الناحية الاقتصادية، كما يبلغ متوسط دخل الفرد من الناتج القومي شهريًا 96.6 دولار من نفس العام2010م(الجهاز المركزي للإحصاء، 2010)، وعليه لا زالت السوق اليمنية بحاجة إلى مزيد من التحديث في مستويات عديدة من بينها تحديث العنصر البشري لتصبح إحدى عناصر الجذب الاستثمارية.

الواقع السياسي والأمني:

لا يمكن تجاهل أثر الأوضاع السياسية والأمنية والإدارية والقضائية على المناخ الاستثماري، إذ إنَّ العلاقة بينها وبين تدفُّق الاستثمار علاقة طردية، فكلما كانت مستقرة زادت التدفُّقات الاستثماري والعكس صحيح، وعليه يمكن تلخيص هذه الأوضاع في اليمن كما يلي:

يُمثِّل الاستقرار الأمني انعكاسًا للاستقرار السياسي وتُعدُّ الظروف الأمنية والسياسية المستقرة من أهم العوامل المشجعة للاستثمار؛ كما يُعتبران من أهم محددات مخاطره، ويتكامل الاستقرار السياسي مع الوضع الأمني، كون الثاني يُمثِّل سلطة تنفيذية وانعكاسًا مباشرًا لمدى فعالية الوضع الأول وقدرته على التعامل مع الصراعات والأزمات الممكن حدوثها داخل المجتمع وكذا القُدرة على معالجتها والقضاء على مسبباتها المختلفة وتحقيق مبدأ العدالة في صيانة حقوق الغير؛ لهذا السبب فإنَّ الاستقرار الأمني وكذا السياسي من العناصر الهامة جدًا في تحقيق بيئة استقطاب ناجعة للمشروعات الاستثمارية بمختلف أنماطها.

من جانب آخر، فرضت التحوُّلات والتطوُّرات السريعة في النِظام الاقتصادي العالمي المصبوغ بطابع العولمة على العديد من الأنظِمة السياسية تبني سياسية تتجه لمصلحة العامل الاقتصادي كقوة تجاوزت أثرها حدود الدولة، فقد تمخض عن ذلك شيوع للتجارة الدولية متعدِّدة الأطراف وازدياد معدلات التنافس الاقتصادية بين مختلف الأنظِمة، حيث أصبح العامل الاقتصادي عاملًا هامًا في تشكِّيل قوة الدولة ومكانتها الدولية؛ لهذا السبب سعت مختلف الأنظِمة السياسية إلى هيكلة النِظامين الاقتصادي والسياسي نحو إرساء نِظام اقتصاد رأسمالي، يعتمد قواعد السوق وآلياتها، كما اتجه التركِّيز إلى الاستثمارات (علي، 2008).

إنَّ الاستقرار السياسي والأمني يعمل على تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي الذي يُعدُّ عاملًا أساسيًا في جذب الاستثمارات بمختلف أنماطها، خصوصًا الأجنبية المباشرة منها وبذلك فإنَّ هذا الاستقرار يهيئ لبيئة ملائمة للاستقطاب رؤوس الأموال المحلية والخارجية، إذ إنَّ المستثمر حينما يتخذ قراراه الاستثماري يضع في حساباته الموقع الذي يحتله البلد واستقراره السياسي.

لم تعرف الجمهورية اليمنية الاستقرار، كونها حديثة العهد بالتجربة الديمقراطية، فقد مرت بتحوُّلات سياسية عدِّيدة في شطريها الشمالي والجنوبي تَمثَّلت بصراعات سلطوية متعدِّدة قيدت هذا البلد من الاتجاه نحو تكوين دولة مؤسساتية مدنية تتَّسِم بالاستقرار السياسي، كما ظلّت العديد من التراكمات مسيطرة على الوضع السياسي حاولت معه الدولة توفير الركائز الأساسية لخلق مناخ

جاذب للاستثمارات، إلا أنَّ ذلك لم يكن بالمستوى المنشود فقد ظلّت الصراعات على المصالح قائمة وانعكست على واقع الاستثمار.

لقد سعت الجمهورية اليمنية منذ عقد التسعينيات على إرساء قواعد النِظام الرأسمالي الاقتصادي وسخرت كل طاقاتها وإمكانياتها المادية والبشرية لتحقيق هذه الغاية وقد شجعتها في ذلك العديد من المنظَّمَات الدولية، فاليمن من أكثر الدول الأسيوية التي حظيت باهتمام دولي؛ نظرًا لموقعها الجغرافي المتميز والذي يشرف على أهم الممرات المائية التي تمر خلالها التجارة الدولية، الأمر الذي جعل منها محط اهتمام على الصعيدين الإقليمي والدولي كليهما.

الوضع الإداري والقضائي:

يُشكِّل الوضع الإداري والقضائي مرتكزًا هامًا من مرتكزات الاستثمار، حيث لا يمكن أنْ يستقيم وضع المستثمر حال غياب الجانب الإداري الذي يُعتبر بداية الطريق للعملية الاستثمارية وأحد التسهيلات التي تمّكن المستثمر من القيام بمشروعة بعيدًا عن التعقيد الإجرائي، كما يضمن الجانب القضائي حقوق المستثمر ويحميه من أي تعسف، إلى جانب مساهمته في حل جميع النزاعات التي يمكن أنْ تنشأ وبذلك يتكامل هذا الجانب مع الجانب الإداري ليشكَّلا منظومة من التسهيلات التي تشجع رؤوس الأموال للقيام بالاستثمارات (بولورباح، 2012).

إنَّ الإجراءات الإدارية البيروقراطية تعيق عمل المستثمرين، الأمر الذي يقودهم للعزف عن الاستثمارات وغالبًا ما تكون البيروقراطية نابعة عن قلة وعي اقتصادي، كما لا يمكن إغفال الجانب القضائي كأحد العوامل الأساسية المكونة للمناخ الاستثماري، حيث يؤدي القضاء التجاري دورًا بارزًا في تشجيع الاستثمار وصون حقوق المستثمرين، فقد أصبح هذا القطاع مطالبًا بالانفتاح على محيطة الخارجي، قصد تطوير ميكانيزمات العمل التجاري وتوسيع القُدرة على إيجاد الحلول لمختلف المنازعات التجارية، الأمر الذي يساعد في خلق الثقة لدى المستثمر و يشجع العديد من رؤوس الأموال على القيام بمشروعات استثمارية في المستقبل، وعليه فإنَّ القضاء التجاري العادل عمومًا ركنًا أساسيًا من أركان البيئة الاستثمارية (صيام، 2005).

إنَّ علاقة القضاء بالاستثمار واسعة ومتشعبة لا تنطوي على القضاء التجاري فحسب، بل تتعداه إلى القضاء بالمادة الإدارية، خصوصًا ما تعلق منه بالضرائب والجبايات وكذا المادة العقارية، كون الوعاء العقاري هو مناط كل استثمار، كما أنه أيضًا مرتبط بالمادة الاجتماعية، وذلك فيما يتعلق بقضايا الشغل وأرباب العمل ولا يمكن إغفال القضاء الجنائي حال تعلق الأمر بالجرائم المالية

والتدابير المتعلقة بحماية المعاملات المالية المختلفة؛ لهذا فإنَّ للقضاء دوره الفاعل في تحسين مناخ الاستثمار، سواء تعلق ذلك بدور المحاكم التجارية للبت بالمسائل التجارية في الأعمال الاستثمارية أو تعلق ذلك بحماية حقوق المستثمرين من تسجيل وحماية العلامات التجارية وقضايا العمليات الأخرى ذات الصلة بهذه الأبواب الحقوقية (بولورباح، 2012).

لقد سعت اليمن كغيرها من البلدان النامية إلى تسهيل الإجراءات المتعلقة بالاستثمار بمختلف القنوات الإدارية، كما عملت على الاهتمام بالكادر الإداري الذي يتعامل مع المستثمرين بشكل مباشر، وحرصت على تأهيلهم والرفع من كفاءتهم وقدراتهم على تقديم الخدمات الحكومية بالمستوى الذي يساهم في الرقي بالعملية الاستثمارية، إلى جانب ذلك عملت على تَفْعِيل إجراءات العمل والرقابة الداخلية لكافة القطاعات الإدارية التي تتعامل مع المستثمرين.

إنَّ توفير إطار قانوني سليم لممارسة الأعمال التجارية يؤدي حتمًا إلى إيجاد مناخ ملائم للاستثمارات بمختلف أنماطها، فبالنظر إلى الوضع الإداري والقضائي السائد في الجمهورية اليمنية نجد أنَّ الإدارة العامة تعاني العديد من العوائق القانونية والسياسية والبيروقراطية وكذا نقص الخبرات الإدارية والأطر الفنية المتخصصة، رغم توفَّر الجمهورية اليمنية على منظومة قانونية مرنة، فقد أصدرت قانون الاستثمار رقم 22 لسنة 1991م الذي تم تعديله سنة 2002م والذي بدوره تم استبداله لاحقًا بالقانون رقم 15 لعام 2010م، وقد تضمن سلة من الحوافز الاستثمارية منح بموجبها المستثمرين المحليين والأجانب المعاملة المتساوية دون تمييز في كافة الحقوق والالتزامات وحرية الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة عدا تلك التي تمس سيادة الدولة، كما منحتهم حق التملك والتحويل بأموالهم خارج الجمهورية اليمنية عبر البنوك المصرح بها بأي عملة قابلة للتحويل دون التعرُّض لمصادرة أي حق من حقوقه، إلا لغرض المنفعة العامة، شريطة تعويضه بقيمة مساوية للقيمة السوقية للمشروع وأصوله في اليوم الذي يسبق إعلان نزع تلك الملكية (الهيئة العامة للاستثمار، 2010).

لقد منح قانون الاستثمار اليمني إدارة المشروعات الاستثمارية حق الاستعانة بعمالة من جنسيات أجنبية وأعطاها كامل الصلاحيات، كما قدمت القطاعات الأخرى في إطار الإصلاحات الاقتصادية خدماتها للمستثمرين تمثلت بالحوافز الضريبية والإعفاءات الجمركية وغيرها....

من جهة أخرى، قضى قانون الاستثمار رقم 22 لعام 1991م من بين بنوده إنشاء جهاز مشرف على الاستثمارات المحلية والأجنبية، أُصطلح على تسميته بالهيئة العامة للاستثمار، على أنْ تكون ذات شخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة ومقرها مدينة صنعاء وتتبع إداريًا رئاسة مجلس

الوزراء، حيث أنيط بها تنفيذ قانون الاستثمار والعمل على تحقيق أهدافه داخل الجمهورية اليمنية ويحق لها فتح مكاتب فرعية في كل محافظات اليمن لممارسة الأنشطة الاستثمارية، وعليه فقد تم وضع الهيكل التنظيمي لهذه الهيئة ليكون ملبيًا للاستثمار.

تم هيكلة الهيئة للاستثمار بناء على التعديلات التي شملها قانون الاستثمار رقم 15 لعام 2010م، والذي بّين اختصاصاتها وحُدد مجلس إدارتها وصلاحياتها القانونية، إلى جانب تحديد مهامها، وعليه يمكن تلخيص تلك المهام التي تمارسها الهيئة وذلك كما يلي (الهيئة العامة للاستثمار، 2010):

أ) تقديم بيانات عن الفرص المجدية للاستثمار في الجمهورية اليمنية والترويج لها محليًا وخارجيًا، إلى جانب تلقي الطلبات المقدمة من المستثمرين والعمل على تقييمها وقيدها في سجل الاستثمار، بالإضافة إلى تقديم كافة التسهيلات اللازمة المنصوص عليها في قانون الاستثمار.

ب) إصدار التراخيص المتعلقة بإقامة المشروعات الاستثمارية وتشغيلها أو توسَّعتها وتطويرها وكذا أيضًا ضمان الحقوق والامتيازات والإعفاءات الممنوحة لها وفقًا لأحكام هذا القانون، إلى جانب تقديم المقترحات لمجلس الإدارة والحكومة، قصد تبسيط إجراءات تسجيل المشروعات الاستثمارية وتحسين البيئة الاستثمارية ورفع مستوى تنافسية اليمن كموقع استثماري والعمل على إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروعات محددة في القطاعات التنافسية.

ج) تطبيق نِظام النافذة الواحدة ومنح الإعفاءات الاستثمارية ودراسة القوانين واللوائح المتعلقة بالاستثمار ومعوقات ذلك في الجمهورية اليمنية، فضلًا عن عقد الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة وتقديم المقترحات المناسبة بشأنها وعرضها على مجلس الوزراء لإقرارها من عدمه.

د) التنسيق المستمر وتبادل المعلومات والبيانات مع المؤسسات المرتبطة بالاستثمار وإلزامها التعاون مع الهيئة بما يخدم الاستثمارات ومساعدة المستثمرين بالتوجه إلى الجهات ذات العلاقة.

بناء على المعطيات السابقة، نستطيع إدراك أنَّ اليمن تتوفَّر على منظومة قانونية استثمارية جيدة تحاول إزالة كافة القيود الغير ملائمة التي يمكن أنْ تحد من الاستثمارات المحلية الأجنبية، إلا أنها لم تحقق المستوى المطلوب، حيث أظهرت بيانات الاستثمار المسجلة أنَّ حجم المشروعات الاستثمارية في الجمهورية اليمنية شهدت ارتفاعًا ملحوظًا في الفترة التي عقبت تأسيس الهيئة العامة للاستثمار، فقد تركَّزت الغالبية من تلك المشروعات في القطاعات الخدمية كالتعليم والصحة، بالإضافة إلى قطاع السياحية، بينما كانت بدرجة أقل في القطاعات السلعية مما جعل من تلك

الاستثمارات لا تساهم في تخفيف حدة الاختلاف في هيكل الإنتاج، فضلًا عن ذلك لم تسجل تلك المشروعات قيم متصاعدة، خصوصًا في الأعوام التي عانت منها اليمن تقلُّبات سياسية وأزمات اقتصادية ومالية ويمكن ملاحظة القيم المتذبذبة من واقع الإحصائيات الرسمية المقيدة للأعوام الأكثر استقرارا لليمن في الجدول أدناه:

السنوات	الدخل القومي المتاح بالمليون الريال	إجمالي مبالغ الاستثمار بالمليون الريال	أسعار صرف الدولار مقدّرة بالريال	إجمالي عدد السكان بالألف نسمة	متوسط الدخول الفردية مقدّرة بالريال	ملاحظات
1995	594037	112713	100	15421	38521	
1996	765069	170879	128.19	15961	47934	
1997	902287	221215	129.28	16520	54618	
1998	922382	276465	135.88	17090	53972	
1999	1208190	278493	155.75	17700	68259	**فعلية ـ أولية**
2000	1764685	356653	161.73	17461	1010 64	
2001	1895927	403565	168.69	17993	105370	
2002	2132679	457263	175.62	18540	115031	
2003	2421489	608142	183.45	19104	126753	
2004	2707697	690480	184.78	19685	137551	
2005	3398335	974448	191.42	20283	167546	
2006	4252222	1121344	197.05	20901	203446	
2007	4792960	1378156	198.95	21539	222525	
2008	5393964	1426546	206.96	23537	229170	**فعلية ـ أولية**

بعض المؤشرات الاقتصادية الإحصائية لبعض الأعوام الأكثر استقرارًا في اليمن.

الخاتمة:

إنَّ الإحاطة الكاملة بالعوامل المؤثرة على عناصر البيئة الاستثمارية لا يمكن قياسها فحسب من منظور اقتصادي لكنها، وبلا شك، سيرورة يستجيب فيها الحس الاجتماعي لمجموعة من الظروف والعوامل التي تعكسها طبيعة المجتمع وثقافته وتماسك بنياته، كما قد تؤثر فيها أيضًا عوامل خارجية محيطة ثقافية واقتصادية وسياسية، فضلًا عن خصائص طبوغرافية تتعلق بجغرافية البيئة موضع الاستثمار وهذا الأمر يتطلب تضافر كافة أفراد المجتمع، قصد الاستفادة من المميزات الطبيعة وتذليل الصعاب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية لخدمة المنظومة التنموية، وعليه فإنَّ تطبيق قواعد قانونية تتَّسِم بالمرونة والانفتاح على الخارج وتضمين قانون الاستثمار بالعديد من النصوص التي تشجع المستثمر المحلي والأجنبي وتطبيق كل ذلك على الواقع، إلى جانب توفر نظام سياسي وأمني مستقر يدعمه هيكل إداري يتولاه كادر بشري مؤهل يحقق له المرونة والسرعة والفاعلية والكفاءة في الأداء، بالإضافة إلى هيكل قضائي عادل يمارس نشاطه بكل شفافية يحد من عوائق الاستثمار في أي بيئة تروم إلى تحقيق منظومة استثمارية ناجعة يمكن الرهان عليها.

النتائج:

لقد دفع الواقع الذي تعيشه اليمن بفعل العوائق السابق ذكرها إلى جملة من النتائج تمثلت باختلالات في بنية النظام الاقتصادي اليمني انعكست على كل الجوانب والتي يمكن تلخيصها كالآتي:

- انتهج اليمن سياسة انكماشية أدت إلى الركود الاقتصادي ولم تستطع مواكبة الانفتاح الاقتصادي على العولمة الرأسمالية التي رافقها أزمات سياسية ومالية عصفت بالاقتصاديات الضعيفة، فالحرب على العراق في العام 2003م وأحداث الحادي عشر من سبتمبر للعام 2001م وكذا الأزمة المالية التي عصفت باقتصاديات جنوب شرق آسيا في العام 1998م أثرت وبقوة على اليمن، بالإضافة إلى أزمة المال العالمية في العام 2008م وما نجم عن ذلك من تدني لأسعار سلعة النفط العالمية وتراجع الطلب عليها في الأسواق العامية وبالتالي تراجع الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع الذي يمثل الحجم الأكبر من الاستثمارات الأجنبية في هذا القطر.

- عانت اليمن اختلالات هيكلية في القطاعات الاقتصادية المختلفة ويمكن ملاحظة ذلك من التناقص المستمر في مساهمة القطاعات السلعية منذ التسعينيات والذي وصل إلى مستويات متدنية تقل عن متوسطات نمو الناتج المحلي الإجمالي في أغلب السنوات كما تظهرها البيانات الرسمية.

- عانى اليمن اختلالات في ميزان المدفوعات السنوية نتيجة الصفقات الخاسرة، إذ أنَّ نصيب الشركات الأجنبية من صادرات النفط الخام وحدها يتم تحويله أولًا بأول باستثناء جزء بسيط يعاد استثماره في اليمن ولصالح تلك الشركات، على الرغم من أنَّ حصص تلك الشركات يفوق نصف الإنتاج السنوي بقليل في ظل التناقص المستمر له منذ 2001م كما تصرح به مرارًا وزارة النفط.

- أظهرت مؤشرات قطاع الزراعة والصيد تدني واضح في مستويات الإنتاج نتيجة لأسباب تسييرية وفساد أدت إلى بروز اختلالات هيكلية تَمثَّلت في الصيد العشوائي الغير مصرح به وتأجير المياه الإقليمية لشركات صيد خارجية لا تعود بفوائدها على خزينة الدولة في ظل ذلك الفساد.

- عانى اليمن قصورًا كبيرًا في خدمات البُنى التحتية وانتشار القطاع الغير مُنظَّم في قطاعي الصناعات التحويلية والبناء على التناوب، فكثير من المنشآت الصناعية صغيرة الحجم لا يمكن توجيهها نحو عمليات الإنتاج؛ لغرض التصدير حتى أنها لا تستطيع أنْ تغطي السوق المحلية، ناهيك عن كون اغلب منتجاتها لا تواكب المواصفات الدولية المعروفة وبالتالي لا تستطيع منافسة السلع الأجنبية المستوردة من نفس الشاكلة.

- عانى اليمن من الوضع الأمني المتدهور الذي تمخض عنه تفجير ناقلة النفط الفرنسية ليمبرج قُبالة الشواطئ الجنوبية في أكتوبر عام 2002م وتزامن ذلك مع تفجيرات متكررة لخطوط إمداد الطاقة وأنابيب النفط وعبث في مشاريع البنية التحية الموجودة، إلى جانب تقلُّبات في المواقف السياسية الخارجية والحروب الداخلية وما نجم عن ذلك من عبث واستنزاف للموارد البشرية والمادية، بالإضافة إلى دخول اليمن ضمن ما سميت إعلاميًا بثورات الربيع العربي عام 2011م وتداعياتها السلبية على طبيعة البيئة الاستثمارية في هذا القطر.

التوصيات:

- تقتصر التوصيات في هذه الورقة البحثية حول التركيز على القضايا العامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار كمرحلة أولية للتصحيح وهناك تفاصيل كثيرة ينبغي عدم إغفالها تقع في نطاق تلك القضايا ولا يتسع المقام لذكرها هنا في هذه الورقة لكن جميعها متعلقة بهذه العموميات وذلك كما يلي:

- ضرورة تفعيل الجانب الرقابي التقويمي في جميع مؤسسات الدولة الاقتصادية لضبط التجاوزات والعمل على معالجتها.

- السعي إلى عملية الضبط الهيكلي لجميع القطاعات الاقتصادية بما يتلاءم مع التحولات الاقتصادية من خلال تبني سياسية اقتصادية أكثر انفتاحًا وتسخير المنظومة القانونية لحوكمة مختلف القطاعات الاقتصادية الانتاجية بما فيها القطاع الخاص لتوفير آليات اشتغال ناجعة تتجاوز التحديات.

- خلق مساحات واسعة من الانسجام بين كافة القطاعات الاقتصادية من خلال عصرنة النظم وتحديثها.

قائمة المصادر والمراجع:

- الأطرش، محمد، حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية، مجلة المستقبل العربي، العدد 260، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروتلبنان، 2000م.
- البنك المركَزي اليمني، تقارير إحصائية، نشرة البنك المركَزي اليمني: صنعاء ـ اليمن، 2010م.
- البنك المركَزي اليمني، تقارير إحصائية، نشرة البنك المركَزي اليمني: صنعاء ـ اليمن، 2007م.
- الجهاز المركَزي للإحصاء، التقرير السنوي 2014م، كتاب الإحصاء السنوي الصادر عن الجهاز المركَزي للإحصاء: صنعاء ـ اليمن، 2014م.
- الجهاز المركَزي للإحصاء، التقرير السنوي 2010م، كتاب الإحصاء السنوي الصادر عن الجهاز المركَزي للإحصاء: صنعاء ـ اليمن، 2010م.
- الجهاز المركَزي للإحصاء، التقرير السنوي 2007م، كتاب الإحصاء السنوي الصادر عن الجهاز المركَزي للإحصاء: صنعاء ـ اليمن، 2007م.
- الهيئة العامة للاستثمار، النشرات الإحصائية الشهرية، منشورات دائرة الدراسات والبحوث:صنعاء ـ اليمن، 2010م.
- بولرباح، غريب، **العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها**، مجلة الباحث، العدد العاشر، جامعة قاصدي مرباح: ورقلة ـ الجزائر، 2012م.

- صيام ، أحمد زكريا، **آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة الأردن كنموذج**، مجلة شمال أفريقيا، العدد3، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا بجامعة حسيبة بوعلي: الشلفالجزائر، 2005م.
- علي، عبد القادر علي، الديمقراطية والتنمية في الدول العربية، سلسلة اجتماعيات الخبراء، العدد 38، المعهد العربي للتخطيط: الكويت ـ الكويت، 2008م.
- قادري، عبد العزيز، **الاستثمارات الدولية**، الطبعة الأولى، دار هومة للطباعة والنشر: الجزائر، 2004م.
- لطفي، علي، **إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتُّلات الاقتصادية العالمية**، المؤتمر السنوي الثاني عشر، ديسمبر، دار الضيافةجامعة عين شمس: القاهرةمصر، 2007م.
- مرحي، كريمة، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة في الصين، مصر، تركيا، الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصاديةجامعة الجزائر: الجزائر، 2013م.
- مكتب العمل الدولي، تقرير الأجور في العالم، لعام 2001م، منشورات منظَّمَة العمل الدولية: جنيف ـ سويسرا، 2001م.